

تقرير واصلت الولايات المتحدة إطلاق تصريحاتها التحريضية ضد إيران، مستثيرة مزيداً من ردود الفعل المنددة، إقليمياً ودولياً. يأتي ذلك في وقت أكدت فيه طهران، مجدداً، «إخماد الفتنة»، معلنة القبض على «خلية إرهابية»، ومتهمة «معارضة الخارج»، و«دعاة الملكية»، بالتعاون مع الولايات المتحدة لاستقدام «الدواعش» عبر أفغانستان والعراق

رفض روسي - فرنسي - تركي لـ «نهج واشنطن» إيران: «غرفة عمليات» أميركية لدعم الاضطرابات

التطورات الإيرانية في مجلس الأمن الدولي، كررت الإدارة الأميركية إصرارها على الاقتراح المتقدم، أملة الأخذ به «خلال اليومين القادمين». ترافق ذلك مع إعلان وزارة الخزانة فرض عقوبات على خمسة كيانات (مركز أبحاث وأربع شركات) على «صلة ببرنامج إيران للأسلحة». وخرجت، يوم أمس، في مدن ومحافظات ذات أهمية، كمشهد وشيراز وقم وأصفهان، مسيرات داعمة لقيادة «الجمهورية الإسلامية»، ورافضة لـ «التدخل الخارجي» و«إثارة الشغب». ولم تسجل، في المقابل، تجمعات احتجاجية بارزة، في وقت أعاد فيه القائد العام للجيش الإيراني، اللواء عبد الرحيم موسوي، التأكيد أن بلاده تمكنت من «إخماد الفتنة»، مبدياً، في الوقت نفسه، استعداد قواته للتدخل «إذا لزم الأمر»، وذلك بعدما أعلن قائد الحرس الثوري، محمد علي جعفري، أول من أمس، «انتهاء الفتنة». بالتوازي مع ذلك، أعلنت وزارة الأمن والاستخبارات الإيرانية إلقاء القبض على عناصر «مجموعة إرهابية» كانت تخطط لتنفيذ عمليات تفجير وقتل داخل البلاد، بهدف «الإبقاء على حالة الاضطرابات الأخيرة». وأشارت الوزارة، في بيان، إلى أن عملية

اليوم الثاني على التوالي، شهدت إيران تظاهرات مؤيدة لقيادتها ورافضة لـ «الفتنة»، في وقت سجلت فيه الاحتجاجات المناوئة للحكومة مزيداً من التراجع. تراجع لم تفلح دعوات المعارضة الموجودة في الخارج و«محبى الشاه»، إلى الآن، في تعديل معطيته، على الرغم من نيلها تشجيعاً كبيراً من قبل الولايات المتحدة، التي لقيت مواقف رئيسها «التحريضية» مزيداً من الرفض الدولي والإقليمي، وخصوصاً من قبل روسيا وفرنسا وتركيا،

من دون أن يمنع ذلك واشنطن من مواصلة إطلاق التصريحات المعادية لإيران، والتي كان آخرها ادعاء وزارة الخارجية الأميركية، أن لديها «معلومات واسعة لمحااسبة المسؤولين عن أعمال عنف أو مراقبة أو سرقة» بحق المتظاهرين في إيران، مخاطبة من سمتهم «ضحايا النظام» بقولها: «لن ننسأكم». وفيما تواصلت ردود الفعل الراضة لبحث

حض بهلوي شركات التكنولوجيا الأميركية على توفير خدمات للإيرانيين

من دون أن يمنع ذلك واشنطن من مواصلة إطلاق التصريحات المعادية لإيران، والتي كان آخرها ادعاء وزارة الخارجية الأميركية، أن لديها «معلومات واسعة لمحااسبة المسؤولين عن أعمال عنف أو مراقبة أو سرقة» بحق المتظاهرين في إيران، مخاطبة من سمتهم «ضحايا النظام» بقولها: «لن ننسأكم». وفيما تواصلت ردود الفعل الراضة لبحث

الاردن

موازنة 2018: «العرض» انتهى و«الرسالة» صدقت

عمان - اسما عواد
في الأسبوع الأول من أيلول الماضي، وأثناء عطلة مجلس النواب الأردني بعد انتهاء دورته الاستثنائية، وأيضاً قبل دعوته للدورة العادية، كشف النقيب عن رسالة باسم حكومة رئيس الوزراء، هاني الملقى، موجهة إلى البنك الدولي. «النيات»، التي أعربت عنها السلطة التنفيذية في رسالتها التي جاءت من وراء ظهر السلطة التشريعية، تلخص موازنة 2018 التي قُدمت إلى اللجنة المالية في مجلس النواب في نهاية تشرين الثاني 2017، ودار نقاش حولها وسط رفض عام لمقترحات تتعلق برفع الدعم عن سلع عدة، أبرزها الطحين المرتبط بأسعار الخبز، وأيضاً تقليل الإعفاءات الضريبية والجمركية وتوسيع قاعدة الدخل الخاضع للضريبة. لكن الحكومة بدت، عبر تصريحاتها عن الأزمة الاقتصادية ووجوب تبني حلول صعبة إثر ارتفاع الدين العام وتراكم المديونية، مقتنعة تماماً بمشروع الموازنة الذي صاغته وفق رؤية مشتركة مع «صندوق

النقد» الدولي الذي تزور بعثته عمان عدة مرات سنوياً، بل يمكن القول إن الحكومة متسقة أيضاً مع رسالتها المذكورة، إذ وقت بعودها واستعدادها لاتخاذ أي إجراءات إضافية وصدقتها «بالمناسبة» لتحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبناه الأردن قبل ربع قرن. وبالأرقام، تبلغ المديونية نحو 38 مليار دولار أميركي، فيما يشكل الدين العام ما يربو على 95% من الناتج المحلي الإجمالي. أما الإيرادات العامة، فتبلغ ما يقارب 12 مليار دولار، تشكل الإيرادات المحلية منها 92% (تعتمد في أكثر من ثلاثة أرباعها على الضرائب)، فيما تشكل المنح الخارجية ما نسبته 8%. ولا تصب هذه المنح مباشرة في الخزينة، بل تكون على صورة مشاريع تنموية تشرف عليها الدول المانحة. هذه المنح المفترضة (والمتراجعة كما ورد من الحكومة) في مشروع الموازنة المصدق عليه أخيراً تقدر بنحو 978 مليون دولار، واللافت أنها تخلو من منح خليجية جديدة

منذ تبني الأردن برنامج «الإصلاح الاقتصادي». لم يرفض مجلس النواب أي مشروع للموازنة، ولذلك لم تكن موازنة 2018 استثناء، إذ لا أصداء شعبية بعد، رغم رفع سعر الخبز. ونية الحكومة زيادة الأسعار والضرائب، وهي بعض الوعود التي قدمتها إلى البنك الدولي، كان بإمكان «الإخوان» عرقلة مشروع الموازنة في مجلس النواب، لكنهم اختاروا تجنب المواجهة في أمر محسوم، واكتفوا بمشهد المقاطعة



شهدت إيران، لليوم الثاني على التوالي، مسيرات حاشدة رفضاً لإثارة الفتنة، (أ ف ب)

وحضت المعارضة الإيرانية، شيرين عبادي، من جهتها، المتظاهرين على البقاء في الشارع، داعية الإيرانيين إلى «التوقف عن دفع فواتير المياه والغاز والكهرباء والضرائب دعماً للمحتجين»، وعلى «سحب أرضتهم

خدمات اتصالات للإيرانيين. وإذ أشاد بمواقف الرئيس دونالد ترامب، مما يجري في بلاده، أشار بهلوي إلى «أننا» نحتاج إلى ما هو أكثر من مجرد كلام. نريد رؤية أفعال ملموسة. يجب أن يكون هذا فوراً...».



استعملت كتلة «الإخوان» المقاطعة لجلسة الموازنة لتجنب التصادم المباشر مع النظام (أ ف ب)